الفصل السادس

قضايا الحوار والمشاركة المجتمعية
في الواقع المصري المعاصر
رصد وتحليل وتشخيص المشكلات والإمكانات

الفصل الخامس

قضايا الحوار والمشاركة المجتمعية في الواقع المصري المعاصر

رصد وتحليل وتشخيص المشكلات والإمكانات

مقدمة - الهدف

يعنى هذا الفصل علي وجه التحديد بعملية "التشخيص الكلية والمتكاملة" لواقع الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر. والمقصود "بالكلية" و "المتكاملة" هنا هو أن عملية التشخيص تتجاوز الملامح والعناصر والخصائص التفصيلية الدقيقة للظاهرة، وصولاً إلي نوع من التجريد والتبسيط ووضوح الرؤية، وذلك باعتبار أن أغلب التفاصيل أو التحليل العميق قد تم تناوله في الفصول السابقة، بداية من الفصل الثاني الذي وضع إطاراً مرجعياً للتحليل، ثم الفصل الثالث الذي رصد الظاهرة عبر امتداد تاريخي طويل؛ حتى العصر الحديث من خلال "منظور الثقافة"... ثم الفصلين الرابع والخامس اللذين حاولا الإحاطة بالظاهرة من خلال تحليل عنصري لمؤسسات الحوار والمشاركة المجتمعية وعمليات الحوار والمشاركة المجتمعية في تجارب التنمية المحلية المختلفة... كنماذج مختارة، وهو ما غطى نسبياً التعامل مع الظاهرة في إطارها الكلي أو القومي، وكذلك في بعض إطاراتها الجزئية والمحلية.

وفي إطار هذا الفصل، فإن عملية التشخيص (Diagnosis) ترتبط بالضرورة برصد "الأعراض" أو "المظاهر" وصولاً لتحديد "الأسباب"، أو على

وجه الدقة، الأصول أو الجذور الحقيقية للأزمة أو المشكلة، ليس بمعنى أصولها القديمة الممتدة عبر الزمن فقط، ولكن بمعنى مكوناتها المؤدية لوجودها أساسا، والتي تسهم بشكل مباشر في رفع أو خفض درجة حدتها، وذلك بهدف استكشاف مواطن الداء، ومن ثم اختيار مواقع ومداخل علاج المشكلة، وتحديد "إمكانات" الحركة المستقبلية من أجل التغيير، وصولاً لفضاء اجتماعي وسياسي، يموج بحيوية عالية من الحوار والمشاركة المجتمعية.

مظاهر الأزمة وتجلياتها الأساسية

إذا كانت طبيعة الخطاب الإعلامي للأطراف الاجتماعية المختلفة وما يصاحبها أحياناً من لغط وضجيج حول قضية ما، يمكن أن تشكل مؤشراً قوياً علي وجود "مشكلة" أو "أزمة"، فإن ذلك ينطبق بشدة علي مسألة "الحوار والمشاركة"، حيث أن اتساع وارتفاع نبرة الخطاب الإعلامي في هذه المسائل هو استدعاء "للمفتقد"، وإشارة واضحة "لأزمة" انكماش مساحة الحوار والمشاركة المجتمعية[1].

وتعبر كلمة "أزمة" هنا .. – وليس مشكلة فقط – عن حقيقة الوضع الراهن بدقة، وبرغم إمكانية الاختلاف على أي اللفظين أكثر دلالة على الوضع الراهن، ودفاعا عن لفظ "الأزمة"، فإنه يمكن استخدامه ليس تعبيرا فقط عن حالة طارئة أو عارضة أو مؤقتة، ولكن يستخدم أيضا كتعبير عن مشكلة "استحكمت" و"اشتبكت" وتداخلت بشدة مع الواقع الاجتماعي والثقافي القائم، وخاصة أن المشكلة تعكس نسبياً ظاهرة متجذرة تاريخياً، على الأقل في البعد الخاص بعلاقة مؤسسة الحكم، والأطراف الاجتماعية الأخرى. ولقد اكتسبت المشكلة استمراريتها في العصر الحديث بمركب الأمية والفقر وعوامل أخرى، على الرغم من الحقبة الليبرالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

وتأثيراتها الإيجابية. ولقد اكتسبت المشكلة أبعادا جديدة خلال الخمسينات والستينات، عندما اختزلت في داخل مؤسسة الحكم كل أدوار الأطراف الاجتماعية الأخرى، وحجمت حواراتها وتياراتها وتفاعلاتها، وذلك برغم التغيير الاقتصادي الاجتماعي الهائل الذي استحدثه نظام الحكم عقب ثورة يوليو ومستوى العدالة الاجتماعية الذي استهدفته، وكذلك برغم التوسع الهائل لقاعدة الطبقة الوسطى وضرب الأمية ورفع مستوى التعليم، والذي كان من المفروض أن يصب في النهاية في دائرة توسيع عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية؛ بدلا من تحجيمها.

وفي الأساس، فإن مصر تعايش وتتعايش مع أزمتين متلازمتين يصعب خلالهما تحديد السبب والنتيجة، وذلك بسبب التداخل الشديد والتأثير التبادلي المباشر وغير المباشر بينهما. أولاهما أزمة "الديمقراطية" (أو بصياغة أخري أزمة الحوار والمشاركة الاجتماعية والسياسية) وثانيهما أزمة "التنمية". والمقصود بأزمة الديمقراطية يتجاوز كثيرا مسألة القوانين والمؤسسات، إلي مسألة "المجتمع الديمقراطي" بأطرافه وأبعاده المختلفة. وهذه الثنائية (الديموقراطية والتنمية) والتي كانت دائماً مثاراً للجدل بحجة التناقض المزعوم في المراحل الاستثنائية، واستخدمت كثيراً لتبرير (أوتوقراطية) الحكم في العديد من المجتمعات، ومنها الحالة المصرية (تحقيق الإنماء والكفاية، والعدالة الاجتماعية كخطوة ضرورية أولية سابقة؛ لتحقيق الديموقراطية الكاملة أو منح الحرية السياسية) قد تم حسمها تماماً عقب التغيرات العالمية الواسعة المدى، والتي بدأت بانهيار مؤسسات الحكم في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والاشتراكية وبعض دول العالم الثالث، وأصبح محسوماً بلا جدال أن انكماش مساحة الديمقراطية (الحوار والمشاركة المجتمعية) يجهض عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي لتآكل وانهيار بنياتها المؤسسية. وتظل

الإستثناءات المحكومة بظروف شديدة الخصوصية مثل: حالة كوريا الجنوبية في السبعينات وأوائل الثمانينات، وتجربة الصين الحالية – التي يتواكب فيها التحرير الاقتصادي الجزئي مع الحريات السياسية المقيدة نسبيا – حالات خاصة تستوجب الدراسة باعتبارها إستثناءات عن القاعدة.

وبدون التطرق إلي التفاصيل – وهي متعددة- وفي إطار محاولة انتقاء عمدية لبعض المظاهر التي يمكن أن ترسم صورة معبرة عن حجم الأزمة وحقيقتها – بغض النظر عن دقة توصيفها العملي – فإنه يمكن القول بأن أول وأكثر مظاهر الأزمة وضوحاً وتعبيراً عن اختلالات مختلفة – وإن كان ليس أهمها – هو مسألة "تداول السلطة". فمنذ الخمسينات حتى الآن، فإن النخبة الحاكمة مازالت امتدادا متسلسلا لشرعية ثورة يوليو، وامتداداتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بشقيها العسكري (مؤسسة الرئاسة) والمدني (الحكومات المدنية المرتبطة بها)، بقدر هائل من الاستمرارية وعدم الانقطاع، برغم مرور حوالي عقدين كاملين على نظام التعددية الحزبية والذي لم يمكن أو يتمكن حتى الآن من تحقيق نوع من "تداول السلطة"، وهو التجسيد الأقصى – نظرياً – لحيوية المشاركة المجتمعية وحوار (الأيديولوجيات) والرؤى وتجربيها.

إن مسألة "تداول السلطة" تمثل فقط الجزء البارز الواضح من مجموعة مركبة من المظاهر، أو الظواهر التي تعبر جميعها عن أزمة الحوار والمشاركة. وكل منها بالضرورة تمتد لظواهر أخري فرعية. فعلى سبيل المثال، فإن مسألة تداول السلطة لا ترتبط فقط بإحكام سيطرة النخبة الحاكمة علي أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية بما يجهض محاولات التداول، ولكنها ترتبط أيضاً بضعف الأحزاب القائمة وهياكلها المؤسسية، وانكماش مساحة قواعدها الشعبية وقدرتها على التأثير (راجع الفصل الرابع)، وهو ما يتفاعل أيضا مع مجتمع تنخفض مشاركته السياسية إلي حد كبير، ويتسم بقدر كبير من

السلبية تجاه العمل السياسي بصفة عامة، بغض النظر عن الأسباب والتراكمات التي أدت لهذا الخلل الثقافي.

إن أزمة الديمقراطية في إطار هذا التشخيص، ليست أزمة هيكل قانوني وبنية مؤسسية، بقدر ما هي في الأساس أزمة "أداء وممارسات"، وهو ما يستدعي بالضرورة مسألة ضعف قدرة المجتمع بأطرافه المختلفة علي ممارسة الحوار والمشاركة الفعالة، في أحزاب المعارضة على وجه التحديد... قبل الحزب الحاكم... وفي القطاع الأهلي ومؤسساته... قبل القطاع الحكومي... بل وبين مؤسسات القطاع الحكومي نفسها، والتي من المفروض أنها تندرج داخل إطار مؤسسي متداخل ومتكامل، إلا أنها تفتقد التنسيق فيما بينها، وهو ما يشير بوضوح إلي حقيقة الأزمة باعتبارها أزمة ثقافية متجذرة ترتبط بهيكل القيم والمواقف والسلوكيات الفردية والمؤسسية، وتعوق تفعيل المؤسسات والهياكل والتشريعات الديمقراطية القائمة بالفعل بغض النظر عن أوجه القصور الجزئية الأخرى (القانونية والمؤسسية) – التي تسهم أيضاً في تعميق الأزمة. إن هذا التشخيص للأزمة يخلص بوضوح إلي أنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي بدون ديمقراطيين، وبدون الفرد الديمقراطي الذي تتسم ثقافته (قيمة ومواقفه وسلوكياته اليومية) بالديمقراطية، والتي ترتبط أساساً بمبادئ الحوار والمشاركة، بدلاً من الانعزالية وفردية التوجه والفكر والعمل.

إنها في الأساس "أزمة ثقافة"، وإن كان هذا لا ينفي وجود العديد من المعوقات التشريعية والمؤسسية وممارسات السلطة، وفي هذا الإطار، فإن هذه الأزمة أيضاً تتجاوز الحصر الضيق للمسألة في ثنائية النخبة الحاكمة ضد المعارضة، أو ثنائية الحكومة ضد المجتمع الأهلي إلى إطار أوسع... يمتد بطبيعة الأزمة إلي داخل كل الأطراف الاجتماعية بأنواعها ومستوياتها المختلفة.

إن أحزاب المعارضة التي تندد بغياب الممارسات الديمقراطية، بسبب تدخل النخبة الحاكمة، تفتقر بدورها لممارسات ديمقراطية حقيقة داخل هياكلها الحزبية، وتفتقر كذلك للقدرة علي تحقيق حوار فعال مع أطراف خارجية، أو مشاركة فعالة مع قطاعات المجتمع المختلفة. ولا يمكن هنا إنكار أن قيوداً وممارسات كثيرة تشكل نوعا من الضغط على العمل الحزبي الرسمي، وتسهم في هذه الصورة السلبية، ولكنها بكل تأكيد ليست السبب الأساسي أو الوحيد لهذا الإخفاق.

إن مسألتي تداول السلطة وانكماش مساحة الحوار والمشاركة المجتمعية، وهما طرفي علاقة تبادلية متصلة، تؤثر كلا منهما في الأخرى، وعبر تراكم زمني ممتد، وبالتكامل مع مؤثرات أخرى، لعل أهمها الانقلابات الثقافية والطبقية التي أفرزتها صدمة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات وتداعياتها الاجتماعية والثقافية، والتي أفضت إلي حالة من التفكك والتهميش الاجتماعي... فأفضت بدورها إلي حلقات متتالية من التطرف والعنف، تجسدت مادياً في نطاقات النمو العمراني العشوائي المختلفة... وعملياً في ظواهر التطرف والإرهاب.

وترصد الدكتورة منى مكرم عبيد[٢] طبيعة العلاقة بين التغيرات السلوكية والاجتماعية التي استجدت مؤخرا، وظاهرة انكماش مساحة الحوار والمشاركة المجتمعية فيما يلي:

" إذا راجعنا الوثيقة الدولية للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، نرى فيها أنها تستخدم مفهوم التكامل الاجتماعي (Social Integration) بمعنى عملية دمج الأفراد والجماعات، وما يحملونه من تطلعات وينطوون عليه من اختلافات وتنوعات في المجرى الرئيسي للحياة العامة، من خلال إطار رمزي من القيم

والمصالح المشتركة، وبهذا المعنى، فإن الوثيقة الدولية تتحدث عن "اندماج تكافلي" يعطي الأفراد والجماعات شعورا بالأمان والاطمئنان على حاضرهم ومستقبلهم، ويشركهم في أوجه النشاط المجتمعية العامة، كما تتحدث الوثيقة عن المعنى المضاد للتكامل التكافلي، وهي عملية التفكك والتهميش والتفرقة.

وفي تقديري أن ما يبدو في مقدمة التفكك الاجتماعي – هو تراجع مستوى التماسك والتراحم التقليدي بين المصريين، وتأتي مظاهر التفكك الاجتماعي من الشعور بالاستبعاد، وفي مرتبة تالية يليها العنف الشبابي الذي برز في الساحة المصرية مؤخراً.

ولعل ثاني أبرز مظاهر الأزمة – بعد مسألة تداول السلطة – هو ضعف مستوي الأداء في مؤسسات الحوار والمشاركة ذاتها، وهي مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة في إطار نظام الإدارة المحلية (راجع الفصل الرابع)، وهو ما تجلى بالضرورة في نوعية النتائج والمخرجات.

إن الفجوة الواسعة بين الأهداف والمهام التي حددها قانون الإدارة المحلية للمجالس المحلية المنتخبة ومستوي أدائها الحالي[٣]، يشير بوضوح إلي حجم أزمة الحوار والمشاركة التي تؤثر بشدة على أهم وأخطر مؤسسات التنمية المحلية، وتعوقها عن تفعيل أهم وظائفها.

ويرتبط ثالث المظاهر المنتقاة للأزمة بمسألة مستوى مشاركة الفئات الاجتماعية النوعية. وفي هذا الصدد، فإن مستوى المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة قد شهد تدنياً نسبياً خلال العقود الأخيرة، مع وجود بوادر تحسن محدودة في السنوات الأخيرة، وتختزل الدكتورة منى مكرم عبيد المرحلة التطورية لهذا التدني ورؤيتها لأسبابها فيما يلي[٤]:

"ربما من حيث لا تقصد... فإن الدولة بعد ثورة يولية ١٩٥٢ قيدت حركة التنظيمات غير الحكومية، خاصة من خلال القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وكانت أولى ضحايا هذا التقييد هي المنظمات الأهلية النسائية المستقلة، وفي لحظات ضعف هذه الأخيرة - ورغم استمرار الدولة تبني قضايا المرأة - فإن القوى المناهضة للمرأة تحت عباءات دينية، بدأت تتحدى الدولة بوسائل سلمية وغير سلمية علي السواء، في لحظات تراخي الدولة وغياب مشروع نهضوي، أو لحظات ضعف المجتمع المدني. إن القيم المتخلفة والقاهرة لمشاركة المرأة هي التي تسود الساحة وتبطئ من مسيرتها، أو حتى تنتكس من منجزاتها.

وتجلت هذه الجولة الصراعية بين القيم المتقدمة والقيم المتخلفة في صدور وتعديل قانون هام - هو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، الذي خصص ثلاثين مقعداً في مجلس الشعب للمرأة (أسوة بتخصيص مقاعد للعمال والفلاحين) ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان حوالي تسعة في المائة خلال النصف الأول من الثمانينات، ولكن النكوص عن ذلك في ظل حكم المحكمة الدستورية العليا في قضية رفعها بعض المناهضين للمرأة، أدى لانخفاض نسبة تمثيلها في البرلمان إلي اثنين في المائة منذ عام ١٩٩٠.

ومع هذه الردة بالنسبة لمجلس الشعب، تداعت ارتدادات أخرى في المجالس المحلية علي مستوى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء ، فانخفض تمثيلها من أكثر من إحدى عشر في المائة عام ١٩٧٩، إلي أقل من اثنين في المائة عام ١٩٩٢".

وفي نفس السياق، فإن الشباب كفئة اجتماعية تفتقر لمستوى مناسب من التمثيل والمشاركة في كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية، وهو ما يشكل بوضوح أحد مظاهر الأزمة، وإن كان لا يمكن فصله عن بعدها الاقتصادي

المرتبط بأزمة البطالة، ويخلق بدوره – كسبب – العديد من النتائج والتداعيات المرتبطة بإضعاف وإفقار آليات التطور والتجديد والإبداع، التي تعتمد بصفة أساسية علي الإحلال الشبابي المتواصل في ماكينة إدارة المجتمع ومؤسساته المختلفة، وبما يمنع من ترهله الفكري والثقافي والتنظيمي.

إن محاولة رصد المظاهر والتجليات الكلية للأزمة في صورتها الشاملة، تبدو للوهلة الأولى كأنها تتسم بالتعمد لرسم صورة حالكة السواد يصعب تصحيحها أو الخروج من أسرها – وهذا غير صحيح- ولكنها في واقع الأمر محاولة لتكبير الصورة من أجل التدقيق والتأمل وليس بهدف استحضار اليأس.

واستكمالا لمحاولة رسم صورة معبرة ومتوازنة لمظاهر الأزمة وتجلياتها، فإن الرؤية المضادة لمظاهر الأزمة السابق ذكرها قد تستحضر أشكالاً ونماذجا إيجابية قائمة، وموجودة بالفعل للحوار والمشاركة المجتمعية كدليل وبرهان على أن الصورة ليست بهذه الدرجة من القتامة، ولكن النظرة العميقة المتفحصة لتلك الأشكال والنماذج، تكشف أيضا عن بعض الاختلالات الهيكلية في تلك النماذج المعروضة. ويعرض الدكتور مصطفي كامل السيد[٥] لهذه الحقيقة فيما يلي:

"ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن الحوار والشراكة غائبين في المجتمع المصري في الوقت الحاضر تماماً، ولكنهما إذا ما مورسا؛ فإن الأمر يتعلق بقضايا ثانوية، أو أن بعض الأطراف الأساسية في هذا الحوار غائبة، أو قد لا يفضي إلي النتائج التي يمكن أن يتوقعها المرء في أي حوار، وهي نتائج تعكس خلاصة لمساهمات هؤلاء الأطراف جميعاً، وليست انتصارا كاملاً لطرف، وهزيمة كاملة للطرف الآخر".

وفي هذا المجال، فإن تحديد وتصنيف مستويات الحوار والمشاركة، والتي تعكس عملية التفرقة الفعلية بين الحوار والمشاركة الوهمية والحقيقة – والتي تم عرضها في الفصل الخامس[٦] – تعبر تعبيراً جيداً عن الأشكال المزيفة للحوار والمشاركة، والتي تتجمل بالاسم أو بالجوانب الشكلية ولكنها غير مكتملة من ناحية المضمون. وهذه المستويات الأربع هي "التعريض" و"الاستكشاف" و"المشاركة" و"الشراكة"... والتي تمثل الثلاثة الأولى منها مستويات حركة تصاعدية؛ لتفاعل طرف رئيسي فاعل ومؤثر من حيث علاقته بالأطراف الأخرى... بينما تمثل الأخيرة "الشراكة" الحركة التوافقية المتوازنة لكل الأطراف معاً في إطار تكامل الحركة، أو حل التناقضات القائمة.

إن أغلب نماذج المشاركة في التنمية المحلية ترتبط بالتصنيف الأول والثاني، وهو ما يعبر تعبيراً مباشراً عن التطور البطيء والحثيث الذي تشهده تجارب التنمية المحلية حالياً (راجع الفصل الخامس) نحو الوصول لأشكال أكثر فاعلية في الحوار والمشاركة، فضلاً عن أن علاقات الحوار والمشاركة الحالية في تجارب التنمية المحلية مازالت تتسم "بالشخصانية" وليس "المؤسسية" بمعني أنها مبنية علي مبادرات وقناعات فردية لمسئول أو ممثل لطرف... وليس علي سياسات مؤسسية واضحة وراسخة، ومن ثم فإن مبادرات الحوار أو عمليات المشاركة، لا تلبث أن تجهض أو تتآكل إذا ما غاب الفرد أو القيادة – التي تبنت أو استجابت لمبادرة الحوار والمشاركة.

ولعل أكثر الدلائل علي افتقاد المستوى المقبول للحوار والمشاركة المجتمعية على المستوي القومي والعام – فضلاً عن المستويات المحلية والقطاعية – هي المبادرات المختلفة التي حاولت الاستجابة والانتماء لفكرة الحوار والمشاركة، ولكنها لافتقادها الشروط البنيوية للحوار لم تحقق الأهداف المرجوة.

ويجمل الدكتور مصطفى كامل السيد[٧] هذه الشروط البنيوية التي لابد من توافرها لنجاح الحوار، والتي استخدمها في تفسير أسباب إخفاق المحاولات السابقة لإجراء الحوار القومي فيما يلي:

١- *عدم وجود تفاوت ضخم في قوة وقدرة أطراف الحوار والمشاركة، وعدم وجود تصور بوجود هذا التفاوت.*

٢- *رسوخ القناعة لدي كل الأطراف بأن وجود الأطراف الأخرى ضروري وحيوي، وأن قيمة الحوار وجدواه ونتيجته النهائية؛ تتوقف علي مشاركة فعالة من كل الأطراف المعنية.*

٣- *أن يجري الحوار على أساس من الاتفاق الحر بين أطرافه على من يشارك فيه وعلى جدول أعماله وقواعده وأطره الرسمية وغير الرسمية.*

٤- *أن يسلم كل طرف بأنه لا يملك الحقيقة الكاملة، وأنه لا يملك كل الحلول الصحيحة، وأن التفاعل بين الأطراف سوف يجلي جوانب متعددة للحقيقة، وسوف يوسع من نطاق الحلول العملية والفعالة لمشاكل المجتمع التي يتأثرون بها، أو يهتمون بها جميعاً.*

٥- *أن يدور الحوار حول قضايا تهم الجمهور الأوسع خارج دائرة الحوار الضيقة... بمعني أنه حتى لو كان الحوار نوعاً من حل تناقض المصالح بين أطرافه المباشرة (المشتركة بالفعل في عملية الحوار)... إلا أن هذه الأطراف المشاركة يجب ألا تنعزل عن قواعدها الاجتماعية الواسعة، وعن المصلحة الكلية للمجتمع في نفس الوقت.*

ولقد استخدم الدكتور مصطفي كامل السيد هذه الشروط البنيوية؛ لتحليل مبادرات الحوار القومية خلال العقدين الأخيرين - والتي حاولت وأخفقت أو

حققت نجاحاً محدوداً نسبيا في اختراق أزمة الحوار والمشاركة... وهو ما يمكن أن يسهم في استكمال الصورة العامة لمظاهر الأزمة... وذلك فيما يلي[٨]:

"فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد، دار حوار بين خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال وقيادات الدولة في أكثر من مجال، وحول أكثر من قضية في إطار المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في سنة ١٩٨٢، وعلى صفحات الصحف حول قضية الدعم السلعي، وحول قضية مصير القطاع العام، ودار حوار بين جمعية رجال الأعمال وقادة الاتحاد العام لنقابات العمال حول خطوات الإصلاح الاقتصادي، كما دخل ممثلو الأحزاب السياسية في حوار حول الدعم، وحول قانون إيجارات الأراضي الزراعية (راجع الفصل الرابع).

وفيما يتعلق بقضايا السياسة، دار حوار حول بعض خطوات الإصلاح السياسي في إطار ما سمي بمؤتمر الحوار الوطني في سنة ١٩٩٤ - لم يشمل كل الأحزاب السياسية ولا كل الحركات السياسية، ودار حوار أخر بين أحزاب وقوي المعارضة منذ عامين، لم يتوج باتفاق حول ميثاق للوفاق الوطني.

وهكذا، فلن يعدم المرء أن يجد أمثلة متعددة لحوارات متنوعة، ولأطر متباينة للمشاركة بين هذه الأطراف الاجتماعية والسياسية، ولكن سوف يكون من الصعب الإشارة لنماذج كثيرة قد نجحت، أو إلى أطر أصبحت محافل فعالة للمشاركة. فلم يخرج المؤتمر الاقتصادي برؤىً واضحة ومحددة حول إصلاح مسار الاقتصاد المصري، ولم تكن سياسة إلغاء الدعم تدريجياً من السلع الأساسية، أو بيع القطاع العام انعكاسا للحوار الذي جري أيا كانت محافله.

وقد كانت نتيجة مؤتمر الحوار الوطني هزيلة إلى أبعد الحدود، وأخفقت جهود أحزاب وقوى المعارضة في صياغة وثيقة للوفاق الوطني عام ١٩٩٥، كان من المتصور دعوة الحزب الوطني الديمقراطي للانضمام إليها بعد الاتفاق

عليها من جانب هذه الأحزاب والقوي، كما توقف الحوار عمليا بين منظمات رجال الأعمال ونقابات العمال، وخرجت النقابات المهنية تقريباً من ساحة العمل العام بعد تجميد الانتخابات في معظمها، ووضع اثنين من كبرياتها تحت الحراسة باستثناء التطورات الأخيرة المصححة للأوضاع في نقابة المحامين".

وإذا كانت الصورة السابقة (استكمالا للصورة العامة للأزمة) تعكس نماذجا لبعض المبادرات المجهضة للحوار – نتيجة لعدم اكتمال الشروط البنيوية – فإن نموذجاً أخراً لآلية صنع القرار الاستراتيجي القومي، والتي افتقدت إيجابيات الحوار الفعال (وهو نموذج مشروع توشكي) يمكن أن يضيف أبعادا جديدة للصورة العامة لمظاهر الأزمة. فقد جاء هذا المشروع بمبادرة سريعة ومباغته وشاملة من الحكومة، لم تنتج من الحوار والتفاعل مع رؤىً موازية ومختلفة كان من الممكن أن تثري عملية صناعة القرار سواء على المستوي الاستراتيجي، أو على مستوى التفاصيل الفنية، وخاصة في ظل غياب تصور متكامل وموثق ومتفق عليه لخريطة التنمية المكانية المستقبلية على المستوى القومي.

إن مظاهر الأزمة وتجلياتها السابق ذكرها تبدو في مجملها خطيرة، وإن كان من الممكن تجاوزها بجهد ضخم – يستهدف توسيع دائرة الحوار والمشاركة في أبعادها ومستوياتها المختلفة. وتأكيدا على خطورة الأزمة فإن ثلاثة ملامح أساسية يمكن ذكرها – لا تشكل حصرا للأزمة وطبيعتها بقدر ما تشكل مؤشرا لدرجتها وحدتها – وهذه الملامح هي:-

– إن دور المجتمع المدني والتوظيف النشط لهذا الدور في تيار التنمية الرئيسي معطل، أو على أقل تقدير "معوق" وليس أكثر دلالة على ذلك من تجميد العمل في بعض النقابات.

- إن تطور عملية تعديل قانون الجمعيات الأهلية والتي استمرت عدة سنوات حتى الآن وما شابها من ظروف وملابسات – تعكس نوعاً من التأزم الحاد في العلاقة بين مؤسسة الحكومة وأحد أهم قطاعات المجتمع المدني في مصر، وهو ما يعكس بالضرورة أزمة مؤسسة الحكومة مع كل قطاعات المجتمع المدني الأخرى، وإن كان من الضروري إعادة التأكيد مرة أخرى أن أزمة الحوار والمشاركة في مصر لا تنحصر فقط في مسألة ثنائية "الحكومة والمجتمع المدني" أو الدور المثبط للنخبة الحاكمة، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل البنية الداخلية لقطاعات المجتمع المدني ذاتها.
- إن مصر تواجه تحديات تنموية ضخمة وخطيرة، ويتوقع أن تتزايد وتتسارع هذه التحديات بتأثير الموجه العاتية من الضغوط المتولدة عن التطبيق الكامل لاتفاقية الجات بعد سنوات معدودة، ومن البديهي أن مواجهة هذه الموجة تتطلب التوظيف الكامل والفعال لكل عناصر المجتمع وعلى رأسها المجتمع المدني؛ وأن علاقة الحوار والمشاركة – والتحالف أحيانا – بين القطاع الأول والثاني (قطاع الحكومة وقطاع الأعمال الخاص)، والتي تؤثر بشكل كبير في إدارة الاقتصاد القومي واستكمال التحول لاقتصاد السوق... يجب أن تمتد بكفاءة لتشمل أيضا القطاع الثالث أيضاً (مؤسسات المجتمع المدني)، ليس فقط من أجل التنمية المستقبلية، ولكن أيضاً من أجل حفظ التوازن والسلام الاجتماعي، في ظل تصاعد مستمر للتفاوت الطبقي الذي تفرزه بالضرورة فترات التحول لاقتصاد السوق، وما يصاحبها من انكماش الدور الحكومي، وتحول هذا الانكماش لوفورات ومزايا نسبية لقطاع الأعمال، وضغوط اقتصادية على بعض فئات المجتمع.

إن العرض السابق – الموجز وغير الشامل وإن كان موحياً – لمظاهر الأزمة وتجلياتها... بدرجاتها وألوانها المختلفة... يمكن من الانتقال لنوع من

التحليل والعرض "لأسباب الأزمة"، ليس كهدف مستقل ومتكامل في حد ذاته – وإن كان مطلوبا – ولكن لاستكشاف "مداخل" و"إمكانية" العمل، تمهيداً للانتقال للجزء الأخير من الكتاب، والمعني باستراتيجية العمل من أجل التغيير.

أسباب الأزمة

إن محاولة الخوض في أسباب الأزمة... (مع سبق التعريف بالأزمة وطبيعتها .. وسبق التنويه إلى مؤشرات إمكانية تجاوزها)... تعتبر عملية شائكة إلي حد كبير، ويرتبط ذلك أساساً بأن المسألة موضوع البحث والنقاش (ضعف مقومات الحوار والمشاركة المجتمعية، أو بصياغة أخرى... عدم اكتمال شروط "المجتمع الديمقراطي") ظاهرة شديدة التعقيد، وترتبط بالعديد من الظواهر والعوامل الفرعية، ومن ثم فإن البحث الكلي في أسباب المشكلة أو الأزمة يصبح شديد الصعوبة، وتظل إمكانية "الإلمام" بالهيكل العام لأسباب الأزمة ممكنة من خلال استعراض لقطات أو نماذج يمكن أن تشكل في مجموعها هذا الهيكل العام للأسباب، أو تمثلها وتعبر عنها على أقل تقدير.

وفي هذا الصدد، فإنه يمكن تحديد ثلاثة مستويات "متدرجة" لأسباب الأزمة. أول هذه المستويات يشمل الأسباب "البنيوية" أو الهيكلية، ويمثل جذور الأزمة ومنابعها، ويرتبط بصفة أساسية بالمكون الثقافي للمجتمع (البعد الثقافي للمسألة) ومصادره المختلفة، وهذه النوعية من الأسباب – نتيجة لطبيعتها وارتباطها بمتغيرات ثقافية – تتطلب وقتاً طويلاً لاستحداث أو لحدوث تغيرات إيجابية فيها.

ويمثل المستوى الثاني الأسباب "ما دون البنيوية"، ويرتبط بالظروف والأوضاع والظواهر القائمة والسائدة في الوضع الحاضر والتي تسهم في تخليق الأزمة وإعادة إنتاجها أو تفاقمها واستمرارها، وهي في الغالب أسباب

"اجتماعية" (البعد الاجتماعي للمسألة) ترتبط بطبيعة التكوين الاجتماعي والطبقي القائم، وهي أسباب تتطلب أيضاً وقتاً لاستحداث تغيير إيجابي فيها، ولكنها بالمقارنة أقل كثيرا من أسباب المستوى الأول.

ثم يأتي المستوى الثالث – والذي يعبر عن الأسباب الفرعية المتنوعة – التي تعوق تحقيق وتشغيل "مجتمع الحوار والمشاركة" أو المجتمع الديمقراطي في صورته المنشودة، وهي بالطبيعة أسباب ترتبط بمسألة "التنظيم والإدارة المجتمعية" وتنتمي بصفة أساسية إلي البعد "السياسي" للمسألة.

وفي هذا الإطار، فإن أسباب الأزمة جميعها تمثل متصلاً مستمراً، يتدرج من البعد الثقافي للبعد الاجتماعي إلى البعد السياسي للأزمة، أو بقراءة أخرى، يبدأ بالأسباب البنيوية أو الجذرية للأزمة وتيارها الرئيسي القديم المرتبط بالفترات التاريخية السابقة – حتى الأسباب الفرعية – والتي تشكل الروافد الفرعية الصغيرة التي تغذي الأزمة وتعيد إنتاجها، ولكنها ذات أهمية محدودة نسبياً، بمعنى أن التعامل مع هذه الأسباب وحدها (أسباب المستوى الثالث) لن يمكن من حل الأزمة وإن كان من الممكن أن يسهم في تحسين الوضع نسبياً.

البعد الثقافي للأزمة

والمستوى الأول (البنيوي) كما سبق القول، هو إختزال لأزمة "ثقافة المجتمع"، وهو ما تم التعرض له بشكل تفصيلي، مع تحليل العمق التاريخي له في الفصل الثالث في هذا الكتاب (الحوار والمشاركة المجتمعية في التراث الثقافي المصري – الخصائص العامة والجذور التاريخية).

وتمثل مسألة "ثقافة المجتمع" أو "التكوين الثقافي" للمجتمع المسألة المحورية في هذا المستوى، ويتصل ويتفاعل معها مجموعة من المكونات أو المنظومات الفرعية المرتبطة بها، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر –

مسألة "التعليم" ومسألة "المثقفين" أو "النخبة الثقافية" ودورها الاجتماعي، ومسألة "الإعلام"، وقبلها جميعا مسألة الأمية بأنواعها، باعتبارها جميعا أهم المتغيرات والعوامل الآنية المؤثرة على التكوين الثقافي للمجتمع (بالتكامل مع قوامه الأساسي المتطور عبر التاريخ).

وبطبيعة الأمر، فإن مجموعة المكونات والمنظومات الفرعية مثل: التعليم، والإعلام، ودور المثقفين (أو أزمة المثقفين) يمكن – من وجهه نظر أخرى – إدراجها ضمن المستوى الثالث (التنظيم والإدارة المجتمعية)، ولكن لخدمة عملية التحليل فإنه سيتم مناقشتهما بالتكامل مع مسألة التكوين الثقافي.

وفي إطار عرض ومناقشة المكون الأول (التكوين الثقافي) تحدد الأستاذة مني ذو الفقار[٩] الإطار العام للموضوع فيما يلي:

"وتعد الثقافة المساندة في هذا الصدد بمثابة التحدي الثالث لكي يتوفر العمل النشط والفاعل للمواطن، وهي ثقافة تدعم الثقة واحترام الذات والتبادلية التي ترفع من قيم التعاطف والتسامح والكرم، والتي تدعم العدالة الاجتماعية والتكامل. ثقافة تشجع على المشاركة الإيجابية والعمل التطوعي، والتي تحترم وتشجع الحوار والتنوع، وسيادة القانون الديمقراطي كما تدعم العقلانية والفكر العلمي. ويعتبر دور التعليم وأجهزة الإعلام بمثابة الدعامة الأساسية لخلق هذه الثقافة وتدعيمها، ويتطلب أن تقوم الثقافة على المثل العليا والأخلاقيات والضمير الاجتماعي؛ فضلا عن توفير مناخ من شأنه أنه يعطي للمواطن الأمل في مستقبله وقدرته على التميز.

وإذا لم تتوفر هذه الشروط ومجموعة القيم سالفة الذكر، وإذا لم نتصد لهذه التحديات الثلاثة؛ فإن المواطنين قد يجدون أنفسهم يشكلون جزءا من "أغلبية صامته" وهي ظاهرة تتضح في هذا الجزء من العالم وفي أماكن أخرى، حيث

نجد أن غالبية المواطنين – حتى في إطار الاقتصاديات الديمقراطية الحرة في الدول المتقدمة – قد أصبحوا يعانون العزلة أو الهامشية وقد فقدوا الأمل والطاقة للمشاركة في الحياة العامة أو السياسية حيث لا ينخرط فيها المجتمع بالفعل".

وارتباطا بما تم عرضه في الفصل الثالث من هذا الكتاب عن التكوين الثقافي للمجتمع... يعرض الدكتور ميلاد حنا[١٠] لواحدة من أهم خصائص هذا التكوين – المضادة لثقافة الحوار والمشاركة – وهي "ثقافة التلقين" و"ثقافة المجتمع الأبوي".

"فالمكون الثقافي المصري – ومنذ عصور الفراعنة – يعتمد أكثر ما يعتمد علي التلقين أي "المونولوج" وليس "الديالوج"، فالفكر والعقيدة والقرارات، وحتى التشريعات تأتي دائماً من اتجاه واحد، من أعلي إلي أسفل، من كبير السن إلي صغير السن، ومن العمدة إلي الفلاح، ومن الوزير إلي الموظف والغفير، فعندما يقرر "فرعون" يتحرك "الكهنة" وهم مثقفو الأزمنة القديمة، ولهم ما يناظرهم ليقننوا ويشرحوا ويقنعوا الصناع والعمال والشعب، وعندئذ تظهر الإبداعات والمهارات الفنية للحرفيين لتصنيع كل رغبات وتوجهات فرعون في شكل: هرم، أو معبد، أو تمثال، أو تنظيم حشد لمقاومة فيضان، أو شق ترعة، أو بناء قنطرة أو تحنيط جسد لعظيم، أو تمرير قانون في منتصف الليل.

وبدون الدخول في تاريخ مصر كله عبر عصوره المتباينة الطويلة فإن ثقافة التلقين تبدأ داخل الأسرة الصغيرة أو الممتدة الكبيرة، فمازلنا نعيش ثقافة "المجتمع الأبوي" وقد صيغت في مقولة "واللي مالوش كبير يشتريله كبير" وقد استفاد السادات من هذا المفهوم الثقافي المصري، فنصب نفسه – دون قرار – رب العائلة المصرية، وكان يشعر أنه شخصياً كبير العائلة المصرية، ومن عارضه فقد خرج عن إجماع الأسرة المصرية، وهو مفهوم ينحو إلي الفاشية، وقد أوصلنا وأوصله إلي ما حدث في ٦ أكتوبر ١٩٨١".

ويؤكد العرض السابق مرة أخرى إلى أن قضية الديموقراطية ليست فقط أطر تشريعية ومؤسسية وتنظيمية، ولكنها في الأصل والأساس مسألة "تكوين ثقافي"، فتحقيق المجتمع الديموقراطي أو "مجتمع الحوار والمشاركة" لا يمكن أن يتجسد بمجرد وجود أطر مؤسسية وتنظيمية وأدوات تشريعية، ولكنه يتطلب في الأساس وجود ديموقراطيين[١١]، أو بصياغة أخرى "ثقافة الديموقراطية"، وليس "ثقافة الأوتوقراطية".

وفي هذا الصدد يوضح د. عادل أبو زهرة[١٢] الخطوط الفاصلة بين ثقافة الأوتوقراطية وثقافة الديموقراطية من خلال تعريفه لأهم ملامح أزمة "التكوين الثقافي" الحالية:

"في الأسلوب الأوتوقراطي تكون العلاقة بين الأب والابن، وبين التلاميذ والأستاذ، بين الرئيس والمرؤوسين، بين الواعظ وجمهور المؤمنين، بين الزوج والزوجة، بين وسيلة الإعلام وجمهورها – هي علاقة أحادية الاتجاه وليست علاقة تبادلية، تفترض دائما أن الأطراف الأولى في العلاقة (الأب – الأستاذ الرئيس – الواعظ – الزوج – وسيلة الإعلام) أواني ممتلئة بالحكمة، وأن الأطراف الثانية في العلاقة (الأبناء – التلاميذ – المرؤوسين – جمهور المؤمنين – الزوجة – جمهور وسيلة الإعلام) أواني خاوية وفارغة من أية حكمة، وأن دور الطرف الأول هو ملء الطرف الثاني، وعلى الطرف الثاني السمع والطاعة والشعور بالامتنان".

ويستمر في نفس السياق موضحا آلية إعادة إنتاج هذه الثقافة:

"الأسلوب الأوتوقراطي في التربية وفي التعامل لابد وأن ينتج عقولا مطيعة تابعة، كما ينتج شخصيات تتسم: بالخضوع والخنوع، والعجز والسلبية، والميل إلى الخوف والانسحاب، والكذب والنفاق، وإظهار غير ما تبطن، شخصيات

تتسم: بالتردد والتواكل، لا تثق في أنفسها ولا في قدراتها، تميل إلى التصلب واليقين المطلق والتعصب وسهولة الانقياد، كما تميل أحيانا كثيرة إلى ممارسة التسلط على الأقل والأضعف منها (الأبناء - التلاميذ - الزوجات - المرؤوسين)، شخصيات تتسم بضعف الشعور بالمسئولية، ليس من سماتها المبادرة أو المخاطرة، كما أنه من النادر أن يكون لها دور في مجالات الإبداع بالإضافة إلى أنها قليلة الإنتاج".

إن هذا التوصيف للسلوكيات الشخصية في المجتمع الغير ديموقراطي يطرح بالضرورة الأسباب والعوامل والآليات التي تعيد إنتاج هذه الثقافة وترسخها، أو بصياغة أخرى تعوق تحولها إلى أشكال أكثر إيجابية، وفي هذا الإطار فإن قضية "التربية والتعليم" بشقيها الكمي والنوعي تتصاعد لتحتل مكان الصدارة.

والمقصود بالشق الكمي: هو مسألة الأمية، والشق النوعي هو المحتوى الثقافي للعملية التعليمية. فبالنسبة لمسألة الأمية فإنه لا جدال أن انعزال نسبة تقترب من نصف المجتمع عن التفاعل مع بقية المجتمع ومع العوالم المحيطة للرأي والفكر وغيرها - من خلال الكلمة المكتوبة - يشكل عائقا ضخما أمام حدوث تغيرات إيجابية في البنية الثقافية وخاصة مع سرعة التغير والتطورات الرهيبة في عالم الاتصالات.

وفي نفس الإطار؛ فإن أسلوب العملية التعليمية الحالي (في جميع مراحلها)، والذي يعكس الوضع الراهن ومشكلاته لكل من مؤسسة المدرسة والجامعة وبعض أوجه القصور في دورها الاجتماعي وطريقة إدارتها والأطر السلوكية للعاملين بها، كل ذلك يكرس إلى حد بعيد إعادة إنتاج البنية الثقافية الغير موائمة لمجتمع الحوار والمشاركة.

وبدون الدخول في تفصيلات عديدة عن قضية هي مثار حديث كل المجتمع حاليا، وكذلك بدون إنكار للجهود المخلصة لإصلاح حال التعليم في مصر، وبدون الانطلاق إلى تعميمات متجنية، إلا أنه يمكن القول أن مؤسسة المدرسة المصرية... بشكل عام... قد تدنى دورها التربوي إلى حد خطير، فضلا عن تخليها - بدرجات مختلفة - عن دورها الأساسي في التعليم (لمؤسسة الدروس الخصوصية) والتربية الثقافية، ومن ثم فإن هناك فراغا تربويا تثقيفيا هائلا لا تستطيع مؤسسة الأسرة - لظروف عديدة - أن تملأه بالكامل... وهو ما يسمح لتيارات ثقافية وافدة - سلبية وإيجابية - أن تملأ الفراغ. وبرغم إيجابية بعض القيم الوافدة والسلوكيات المكتسبة منها والمرتبطة بالمساواة والمشاركة وحق الحوار... إلخ، إلا أنها في مجملها لا يتم توظيفها بشكل فعال في التحول نحو ثقافة الحوار والمشاركة المجتمعية المنشودة.

إن أزمة الثقافة وينابيعها المغذية (التربية، والتعليم، ومؤسسة الأسرة، وآلة الإعلام) وإعادة إنتاجها، لا يمكن النظر فيها أيضا بدون البحث في مسألة دور "الطليعة" أو "الصفوة" أو "النخبة" الثقافية والتي تلعب دورا محوريا في توجيه وتشكيل مسار الحياة الثقافية للمجتمع... وكذلك في تحريك تطورها وتغيرها المستقبلي.

إن القراءة السريعة والأولية أيضا لحال "الصفوة المثقفة" يشير إلي أزمة من نوع آخر، أو بصياغة أخرى مجموعة من الأزمات المتراكمة المتعددة الأبعاد. فالصفوة المثقفة حاليا - بشكل عام - ذات فعالية منخفضة في تحريك القضايا والمسائل ذات الأولوية، ودفعها أو فرضها فرضا على الأجندة الوطنية، وكذلك في قدرتها علي تحريك أو حفز جماهيرها في اتجاه التفاعل مع هذه القضايا. وبناء على ذلك فإنها غير قادرة على إدارة حوار تفاعلي بناء مع مؤسسات السلطة أخذا وعطاء، واكتفاء بحالة فصام غاضب، ولكنه لا يفرز في النهاية

مقاربات، أو حلول مشتركة... أو توفيقية... تنجم أساسا عن حوار ومشاركة... وهو ما يحرم الفكر الوطني، وبالتالي الإدارة الوطنية، من فعالية أعلى لواحدة من أهم آليات "التصحيح الذاتي" بها.

وإذا كانت العلاقة المتأزمة نسبيا بين المثقفين (وهم التعبير النهائي عن ضمير المجتمع ككل)، ومؤسسات السلطة تجد دائما العديد من التبريرات والتفسيرات – التي تجنح لإلقاء اللوم على مؤسسات السلطة باعتبارها الطرف السلبي أو الأقل استجابة في عملية الحوار والمشاركة المفترضة... فإن طبيعة الأزمة داخل مجتمع المثقفين أنفسهم... والمرتبطة بطبيعة العلاقة بين التيارات الثقافية والسياسية المختلفة تشير بوضوح إلى عنصر أساسي في "أزمة المثقفين" المقصودة... وهو أزمة حوار "داخلية" في الأساس.

إن هذه الأزمة تتجلى في غياب – أو انخفاض – القدرة علي صياغة حد معين من الأرضية المشتركة ونقاط الاتفاق والمواقف المشتركة بين التيارات الثقافية المختلفة، يعوق إلي حد ما صياغة أجندة أو برنامج ثقافي واضح المعالم على المستوى القومي، لتوجيه عملية التطوير الاجتماعي... أو علي أقل تقدير... صياغة وإدارة مواقف مشتركة في مسائل ذات طبيعة عارضة وعاجلة.

إن "البعد الثقافي" للأزمة يصعب الإحاطة به كليا لتعقده وتشابكه، وما سبق عرضه يشكل ملامح رئيسية منتقاة... هدفها التأكيد علي أن هذا البعد يشكل البنية الفوقية للأزمة – والتي ترتكز عليها كل الأبعاد أو الأسباب الأخرى، ومن ثم، فهو مدخل أساسي لفهم الأزمة وكذلك للتعامل معها مستقبلا. ويظل تحقيق تغيرات إيجابية فعالة نحو مجتمع الحوار والمشاركة والمجتمع الديموقراطي المنشود، مرهونا دائما باستحداث تغيرات إيجابية فعالة في هذه البنية الثقافية.

وتكمن المشكلة في أن حث التغيرات الثقافية يتطلب مدى زمني طويل وممتد... ولكن في نفس الوقت؛ فإن التطورات المتسارعة في وسائل الاتصالات ووسائطها المختلفة، تسمح وتهيئ للإقلال من فاقد الوقت المحتمل فيما لو توافرت إرادة التغيير، فضلا عن أن أية تغيرات إيجابية جزئية موازية في قطاعات أخرى (الإصلاح الدستوري والقانوني على سبيل المثال) سوف تسهم بشكل غير مباشر وعلى المدى البعيد في استحداث تحولات ثقافية إيجابية.

البعد الاجتماعي للأزمة

إن البعد الاجتماعي للأزمة، أو أسبابها الاجتماعية ليست أسبابا أصيلة في تخليقها، ولكنها تسهم بشكل غير مباشر في استمراريتها وإعادة إنتاجها، ومع صعوبة الإحاطة والتحليل لكل الأبعاد أو الأسباب الاجتماعية للأزمة، فإنه سيتم التركيز فقط علي مسألتين محددتين ودورهما في تعميق أزمة الحوار والمشاركة المجتمعية.

المسألة الأولى هي الوزن النسبي الكبير لظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي (بافتراض أن حوالي ٤٠% من السكان تحت خط الفقر، ونسبة سكان المناطق العشوائية في الحضر – على سبيل المثال – تتجاوز هذه النسبة بكثير). فلا جدال أن ضغوط الدفاع عن الحياة والأولويات الحياتية اليومية، تعوق تحقيق درجات مطلوبة من الحوار والمشاركة الاجتماعية لقطاع كبير من المجتمع، خاصة أنها تسهم في خلق حالة من الاستقطاب الطبقي والتناحر والانفصام المتحفز الذي يهيئ لنزعات الصراع أكثر مما يهيئ للحوار والمشاركة... وهو ما يتبدى بأشكال غير مباشرة في ظواهر الإرهاب والعنف الاجتماعي السائد.

إن رسوخ ظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي يعوق حاليا، وسيقلل مستقبلا – بدرجات متفاوتة – من فعالية عمليات تنشيط مجتمع الحوار والمشاركة.

ومن وجهة نظر أخرى، فإن القطاعات المهمشة من المجتمع ليس محكوما عليها بالضرورة أن تكون طرفا خارج دائرة الحوار والمشاركة الاجتماعية، بل العكس من ذلك، فإنها بضغوطها الاجتماعية والسياسية - السلبية والإيجابية - تستطيع في كثير من الأحيان أن تفرض متطلباتها في إطار تناقضات المصالح المختلفة وآليات حلها، ولكن تكمن المشكلة في أنه في حالة الحوار السلبي أو الصامت تنخفض إلي حد كبير إمكانية توليد حلول ناجحة نتيجة لمجموعة من المحاذير، لعل أهمها أن تفاوت القوة النسبية بين الأطراف كبير إلى درجة هائلة، فضلا عن أن مضمون الحوار ينحصر بالضرورة في امتصاص وعلاج الأزمات والضغوط الملحة والعاجلة (تسكين الألم .. أو "التخدير" بدلا من الحركة الإيجابية المشتركة لأهداف بعيدة المدى وحلول متكاملة).

أما المسألة الثانية وهي "محورية"، ربما لارتباطها الوثيق بالبعد الثقافي للأزمة... فهى مسألة انكماش حجم ودور الطبقة الوسطي في مصر. وكما سبق القول، فإن انكماش حجم ودور هذه الطبقة بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ السبعينات، وانخفاض فاعلية دورها كوعاء للقيم الإيجابية وآلية تصحيح اجتماعي وموجهة لحركة التغيير (راجع مفهوم الطبقة الوسطى الثقافية في الفصل الثالث)... قد أسهم ويسهم في تكريس السلبيات المضادة لمجتمع الحوار والمشاركة - بغض النظر عن التراكمات الناتجة من دور النظام السياسي في فترة الستينات - من منظور آخر.

البعد السياسي للأزمة (التشريع والتنظيم والإدارة)

يثير لفظ "البعد السياسي" للأزمة إيحاءات بعيدة عن الهدف المقصود... ولكنه يظل اللفظ الملائم للتعبير عن مجموعة الأسباب والعوامل المرتبطة بنظام الحكم والإدارة... وهذه العوامل ترتكز على التشريعات والقوانين، وتتجسد في

ممارسات مؤسسات السلطة والحكم وتفاعلاتها المستمرة مع الأطراف الاجتماعية المختلفة.

ولعل التعبير المستحدث والشائع استخدامه الآن عن (الإدارة المجتمعية Governance) يكون أكثر توصيفا وإيضاحا لطبيعة مجموعة العوامل والأسباب المقصودة، حيث أن تعريفه لا يرتبط فقط بدور وأداء مؤسسات الحكم منفردة، ولكنه يرتبط بالأداء الكلي لكل من مؤسسات الحكم والسلطة وكذلك المؤسسات والأطراف الاجتماعية المختلفة وتفاعلها الكلي معا.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن تحديد ثلاثة عوامل رئيسية تعوق تفعيل مجتمع الحوار والمشاركة وهي:

أولا: القصور النسبي لبعض الأطر القانونية والتنظيمية القائمة.

ثانيا: اختناق تدفقات المعلومات.

ثالثا : أزمة علاقة مؤسسة الحكم مع الأحزاب والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالعامل الأول (الأطر القانونية والتنظيمية القائمة)، فإنه يمتد باتساع كبير جدا إلى العديد من الرئيسيات والفروع، بدءا من الدستور وقانون ممارسة الحياة السياسية (مسألة حرية تكوين الأحزاب) مرورا علي نظام الإدارة المحلية، وهبوطا إلي مسائل تفصيلية مثل: التنسيق بين القرارات الوزارية داخل مؤسسة الحكومة ذاتها. ويجسد نظام الإدارة المحلية كملمح انتقائي سريع، يعكس بوضوح الأبعاد المختلفة للمشاكل المعنية بوضعه الراهن أزمة الأطر القانونية والتنظيمية المكرسة للسلبيات المضادة للحوار والمشاركة المجتمعية. وبغض النظر عن مسألة التمثيل الشعبي في الإدارة المحلية – كتعبير مباشر عن الحوار والمشاركة – ومعوقات فعاليتها... بدءا من تعيين القيادات (المحافظ ورؤساء المدن) بدلا من انتخابها، حتى محدودية السلطات الرقابية للمجالس المنتخبة، فإن

المشكلة الأخطر هي طبيعة علاقة السلطة المحلية بالوزارات المركزية، والتي تجعل الإدارة المحلية محدودة الفعالية؛ لأنها في الحقيقة بلا موارد أو سلطات نافذة للإدارة والتنمية المحلية بمرونة مستقلة.

وفيما يتعلق بالعامل الثاني (اختناق تدفقات المعلومات)، فإنه يرتبط جوهريا بأحد الشروط الأساسية لمجتمع الحوار والمشاركة، وهو إتاحة المعلومات وتدفقاتها للأطراف المختلفة... وتمثل المعلومات في مصر حاليا "مسألة" خاصة تستوجب الاهتمام والنقاش.

وتكمن المشكلة في أنه في ظل المركزية الشديدة والاستقلالية النسبية للوزارات والمؤسسات المركزية بأنواعها المختلفة، وتنافسها النسبي على موارد محدودة، فإن المعلومات التي تنتجها هذه المؤسسات أصبحت نوعا من الأرصدة (Assets) ذات القيمة، والتي يتم حجبها عن الاستخدام العام أو يتم مبادلتها بموارد أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية لحجب "التدفق الحر للمعلومات" والتي تشكل المدخل الأساسي (Input) لكل الأطراف في عمليات الحوار والمشاركة، والذي تبني علي أساسه مواقفها وتوجهاتها تجاه موضوع الحوار وتجاه الأطراف الأخرى.

ويظل العامل الثالث (أزمة علاقة مؤسسة الحكم مع الأحزاب والمجتمع المدني) عاملا حاكما متحكما في حركة الأطراف الاجتماعية المختلفة، ومثبطا للحيوية والفعالية المنشودة في آليات وعمليات الحوار والمشاركة المجتمعية. وتظل أيضا الانفراجات والتطورات التدريجية- وإن كانت شديدة البطء - تشير إلى تغيرات إيجابية حميدة، ولعل أهمها انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ٢٠٠٠ تحت الإشراف القضائي وغيرها.

إن العرض السابق – الموجز والانتقائي – في هذا الفصل لأهم ملامح الأزمة وأسبابها؛ لم يستهدف في الأساس عرض هذه الملامح للإلمام بها جميعا والإسهاب فيها في حد ذاتها، بقدر ما استهدف في الأساس استكشاف مواطن الخلل الأساسية، ومن ثم انتقاء مداخل التصحيح والعلاج المناسبة، وتحديد استراتيجية العمل من أجل تفعيل مجتمع الحوار والمشاركة... وهو ما يعنى به الفصل التالي والأخير من هذا الكتاب.

مراجع ومصادر الفصل السادس

(١) د. مصطفى كامل السيد – واقع الحوار والشراكة في مصر في نهاية القرن العشرين – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(٢) د. منى مكرم عبيد – قضايا ومسائل الحوار في الوضع الراهن– ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ١٩٩٨.

(٣) د. صلاح سالم زرنوقة – الشراكة في صنع سياسات التنمية على المستوى المحلي – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(٤) د. مني مكرم عبيد – قضايا ومسائل الحوار في الوضع الراهن– ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ١٩٩٨.

(٥) د. مصطفى كامل السيد – مرجع سابق.

(٦) د. طارق وفيق – الحوار والشراكة في تجارب التنمية المحلية في مصر، نحو صياغة نموذج فكري مقترح – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ١٩٩٨.

(٧) د. مصطفى كامل السيد – مرجع سابق.

(٨) د. مصطفى كامل السيد – مرجع سابق.

(٩) أ. منى ذو الفقار – الأدوار المتعددة للمواطنين: في الدولة والأسواق والمجتمع المدني – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(١٠) د. ميلاد حنا – من ضمور الدولة إلى المشاركة الشعبية .. من ثقافة التلقين إلى ثقافة الحوار – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(١١) د. علي الدين هلال – الحوار والشراكة رؤية مستقبلية – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(١٢) د. عادل أبو زهرة – منهج الشراكة في التنمية في مصر، الفرص والعقبات – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري ١٩٩٨.